الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الخامسة
المعقودة يوم الاثنين
٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
FEB 25 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد عبد الله (السودان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى (تابع)
(أ) تعيين خمسة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

البند ٩٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي
(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى
(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.5
28 January 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٨ من جدول الأعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(أ) تعيين خمسة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/C.5/36/10)

١ - الرئيس : لفت الانتباه الى الوثيقة A/C.5/36/10 ، بشأن ترشيح جمهورية ألمانيا الاتحادية للسيد يوبست هولبورن ليحل محل السيد رود ولف شميت ، الذى استقال من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ونظرا الى وجود مرشح واحد فقط ، اقترح الرئيس ان تستغني اللجنة عن الاقتراع السرى .

٢ - وقد تقرر ذلك .

٣ - الرئيس : قال انه ، اذا لم يكن هناك اعتراض ، سيعتبر ان اللجنة ترغب في ان توصي ، بالتزكية ، بتعيين السيد هولبورن في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لمدة تبدأ في تاريخ موافقة الجمعية العامة على تعيينه في جلسة عامة ، وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

٤ - وقد تقرر ذلك .

البند ٩٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)
(A/36/480 و A/C.5/36/L.3)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/36/5/Add.1) ؛

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/36/5/Add.2) ؛

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (A/36/5/Add.3)

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/36/5/Add.4) ؛

(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/36/5/Add.5) ؛

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/36/5/Add.7) ؛

٥ - السيد سانو (مجلس مراجعي الحسابات) : اجاب على نقطة اثارها ممثل ايطاليا بشأن الجدول ١٧ من الحسابات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فقال ان التبرعات المعقودة للصناديق الاستئمانية لعام ١٩٨١ مستحقة الدفع في الواقع خلال عام ١٩٨١ . ولكنه اضاف ان مجلس مراجعي الحسابات لم يعلق بالقول ان المساهمات لعام ١٩٨١ لم تدفع بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بل ذكر أن مجموع المبالغ المتعهد بها للصناديق الاستئمانية والتي لم

(السيد سافـــو)

تسدد بعد قد بلغ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ حوالي ٢٤ مليون دولار (A/36/5/Add.1، الفرع الثاني، الفقرة ١٠)، وقد حددت تفاصيل ذلك في الملاحظة ٧ على البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وهي تتفق مع الارقام الظاهرة تحت عمود الجدول ١٧ المعنون "تكويـــن الرصيد: لسنة ١٩٨٠ والسنوات السابقة". اما الارقام الواردة في العمود الاخير من الجدول ١٧ فقصد بها ان تكون ارشادية فقط.

٦ - وأردف يقول ان ممثل الهند تساءل عن سبب عدم تعليق مجلس مراجعي الحسابات علـــى مشروع تحسين النظم المتكاملة في تقريره الحالي عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي. ثم أكد لممثـــل الهند ان المجلس قد تابع بالفعل التعليقات التي أدلى بها بشأن مشروع تحسين النظم المتكاملـــة في تقريره لعام ١٩٧٩، وان ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ابلغت المجلس انها عجزت عـــن اكمال المشروع في التاريخ المستهدف وهو أيار/مايو ١٩٨١، وأن النية تتجه الآن نحو اكمال مشروع تحسين النظم المتكاملة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. ومضى يقول ان المجلس سيقـــوم، في المراجعة التالية للحسابات، بالنظر في مشاكل التنفيذ التي حددها المدير، وتقديم تقريـــر عنها.

٧ - ومضى يقول ان استعراضا اجراه المجلس عقب تعليقاته على المراجعة الداخلية لحسابـــات برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٩ أظهر ان موظفي الفئة الفنية في جهاز المراجعـــة الداخلية للحسابات في البرنامج قد ازدادوا من ستة في عام ١٩٧٩ الى سبعة في عام ١٩٨٠، وبقيت هناك وظيفتان شاغرتان، ولكن ليس هناك في الوقت الحاضر الا ست وظائف مشغولة، وثلاث شاغرة، منها وظيفة رئيس الوحدة. وأردف يقول انه ما من شك في ان الجهاز بحاجة، لذلك، للتعزيز، وان المجلس سيتابع المسألة.

٨ - وتابع كلامه قائلا ان بعض التحسن قد طرأ على ادارة مشاريع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في عام ١٩٨٠، وان الجهود مازالت تبذل في هذا الصدد. وأعلن ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد ايدت طلبا من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية برفع رتبة رئيس شعبة البرنامج الى رتبة مساعد للأمين العام بغية تعزيز أنشطة المشاريع في الصندوق، وان مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وافق بالاجماع على هذه التوصية في حزيران/يونيه ١٩٨١. وعلاوة على ذلك، شرع المدير التنفيذي للصندوق بعملية اعادة تشكيل لجهاز الصندوق لتيســـير وتحسين عملية البرمجة. وأكد لممثل الهند ان المجلس سيواصل رصد الحالة، وانه سيبقي قيـــد الاستعراض كذلك الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لخفض مستـــوى الارصدة غير المنفقة في ميزانيات المشاريع التي تنفذها الوكالات المتخصصة.

٩ - وأعلن ان المجلس يرحب بانشاء صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لنظام للمعلومـــات الادارية، وفي هذا الصدد، علم المجلس مع التقدير ان الصندوق قد انضم الآن الى نظام تقديـــم

(السيد سافو)

التقارير المالية القائمة على دفتر الاستاذ العام بالاستعانة بالحاسب الالكتروني ، الذى سيدخل مرحلة التشغيل التام بحلول ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ . وقد تلقى المجلس تأكيدات بأن صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية سيرصد نظامه للمعلومات الادارية عن كثب ، لا سيما وانه يمس الجوانب المالية والتدفقات النقدية ، وان المجلس سيتابع هذه المسائل .

١٠ - ومضى قائلا ان المجلس مرتاح الى العمل الذى أدته دائرة المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . واستطرد قائلا ان هناك ، مع ذلك ، حاجة الى تحسينات أخرى في الوظائف التي يضطلع بها ذلك الجهاز ، وان عدد الموظفين في الفئة الفنية قد هبط مؤخرا من ١١ الى ٩ ، رغم أنه ينتظر من الدائرة ان تعالج عملية شاسعة وواسعة الانتشار .

١١ - ثم قال ان المجلس قد احاط علما بالقلق الذى أعرب عنه ممثل الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمعدل التعويض البالغ ١٣ في المائة للتكاليف العامة المرتبطة بأنشطة التعاون التقني التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأضاف انه سيتخذ الاجراءات اللازمة حيثما كان ذلك ملائما ، وأنه سيتابع بالاضافة الى ذلك القضايا الاخرى التي تثيرها الوفود خلال المناقشة ، وسيعلق عليها حسب الاقتضاء في تقاريره اللاحقة .

١٢ - السيد بايندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان عمل مجلس مراجعي الحسابات أمر جوهرى في الجهود المبذولة لتأمين استخدام الموارد المحدودة للأمم المتحدة بفعالية وبتقيد تام بالنظام المالي . وأضاف أن الولايات المتحدة تجهد على الصعيد الداخلي في تحديد وازالة الهدر والغش وسوء الادارة باعتبار ذلك طريقة هامة من أجل استغلال الموارد النادرة الى أقصى حد ، وانها تتوقع من المنظمات الدولية التي تشترك فيها ان تتصرف على غرار ذلك .

١٣ - ومضى قائلا ان وفده يوافق الى حد كبير على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/36/480) ، مع أنه لم يرد فيه أى تعليق على التقرير الذى اعده مجلس مراجعي الحسابات بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث . واستطرد يقول ان تعليقات وفده بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لا تتناول من البيان المالي الوارد في الوثيقة A/36/5/Add.4 الا جوانب الادارة المالية فقط ، وليس مقصودا بها ان تحل محل أية ملاحظات موضوعية قد يدلي بها الوفد فيما بعد في اللجنة الثانية في اطار البند ٧١ من جدول الأعمال ، ولا ان تؤذن بها .

١٤ - وأعلن ان وفده فهم بأسف من تقرير المدير التنفيذى لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/36/14) ان من المتوقع ان يبلغ العجز المالي للمعهد لسنة ١٩٨١ حوالي ٣١٢ ٠٠٠ دولار . ثم قال ان تقديم الجمعية العامة لمنحة اعانة اضافية لسد ذلك العجز كما حصل في عام ١٩٨٠ سيكون غير مقبول لدى وفد الولايات المتحدة الذى يعتقد ان حسن الادارة المالية يمكن ان يحول دون ما لدى المعهد من ميل الى الوقوع في حالات العجز هذه . وتابع يقول انه يبدو ان ميزانية المعهد لسنة ١٩٨٠ أثرت دونما اعتبار للموارد المتاحة ، وان بعض الزيادات المفصلة في البيانات المالية

-٥-

(السيد بابندورب ، الولايات المتحدة الامريكية)

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تستحصي على الفهم ، فالمرتبات ، التي لم تزد دالاّ بنسبة ٢ في المائة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، ازدادت بنسبة الثلث تقريبا بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وأردف قائلا انه في فترة تأكدت فيها فعلا علامات عسر المناخ الاقتصادي ، ازداد انفاق المعهد على السفر بنسبة ٣٨ في المائة تقريبا بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، وقفز انفاق المعهد على " الضيافة " بنسبة ١١٨ في المائة في الفترة نفسها . ثم قال ان وفده يرغب في الحصول على تفسير لتلك الزيادات الحادة في الانفاق ، وأنه يتصور ان النية من المساهمات التي تقدم الى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث هي أن توجه نحو البرامج لا نحو " الضيافة " او السفر .

١٥ - وواصل كلامه قائلا انه بالرغم من انه بيد وغير قابل للتصور ان تتجه الايجارات الى غير الارتفاع في السوق العقارية الحالية في نيويورك ، الا انه يظهر ان معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قد خفض الايجار الذى كان يفرضه على مستأجره الوحيد من ٢٠ ١٠٠ دولار في عام ١٩٧٨ الى ١٩ ٥٠٠ دولار في كل من السنتين التاليتين . هذا علاوة على أن لدى المعهد ايضا حيّزا اضافيا ممتازا يمكن تأجيره . وأعلن ان ترك هذا الحيّز شاغرا في وقت لا يستطيع فيه المعهد ان يوازن ميزانيته يثير تساؤلات اضافية حول ادارته المالية . اما " العوائق " المشار اليها في الفقرة ١٥٦ من تقرير المدير التنفيذى فكان واجبا ان تزال فور ظهورها وليس سنوات بعد ذلك .

١٦ - وانتقل الى الحديث عن التقرير الحالي لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (A/36/5/Add.3) فقال انه يظهر تحسنا في ادارة الاموال النقدية ، ولكن مازال هناك مبلغ كبير من النقد محفوظ في حسابات لا تحمل الا اسعار فائدة اسمية . وأضاف انه نظرا الى ما تعانيه الوكالة من صعوبات مالية معروفة ، فمن المؤسف جدا ان تكون قد وقعت خسائر كبيرة في السلع تمثل مقوما هاما يجب المحافظة عليه بطريقة ملائمة . ومع ان وفده يلاحظ ان الاجراءات الادارية المناسبة قد اتخذت بحق المعنيين بالأمر ، الا انه يأمل في وضع اجراءات ملائمة للضمان والمراقبة تساعد على منع وقوع خسائر مماثلة في المستقبل .

١٧ - واستطرد قائلا انه ينبغي ان تكثف ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، كما أوصى مجلس مراجعي الحسابات ، جهودها للاستعاضة عن العملات غير القابلة للتحويل التي تحوزها بعملات قابلة للتحويل ، وانه ينبغي ان تقوم الحكومات المعنية بدور ما في حل المشكلة . ومضى يقول ان وفده يؤيد ايضا التوصية القائلة بأن الموافقة على العقود بعد توقيعها ينبغي ان تخفض الى الحد الادنى .

١٨ - وأعلن تأييد وفده للتوصية التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره لعام ١٩٧٩ بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/35/5/Add.5) والقاضية بأن تعزز المفوضية تغطيتها للمراجعة الداخلية للحسابات . وقال انه رغم ان تأييد الولايات المتحدة للعمل الهام الذى يضطلع

(السيد بابندورب ، الولايات المتحدة الامريكية)

به المفوض السامي ليس موضع تساؤل ، الا أن وفده يشعر بخيبة الأمل ازاء عدم احراز أى تقدم يتعلق بمراجعة الحسابات قبل اعداد تقرير المجلس لعام ١٩٨٠ . وطلب معلومات عن المركز الحالي للجهود المبذولة لتحسين تغطية مراقبة الحسابات وعن مشكلة مشروع التسجيل على اسطوانات مطوّلة .

١٩ - واختتم بيانه بالقول ان وفده يلاحظ ايضا القلق الذى أعرب عنه المجلس ازاء الانتاج الزائد لبطاقات المعايدة في مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وان النمط المستمر في الزيادة الكبيرة للانتاج ينبغي ان تخفض بغية تقليص التكاليف .

٢٠ - السيد ألبانو (الفلبين) : علق قائلا ان البيانات المالية المراجعة الواردة من الوكالات المتخصصة الست احيلت الى رئيس الجمعية العامة قبل بدء الدورة الحالية بثلاثة اشهر على الأقل ، ولكنها ، هي وما يتصل بها من تقارير مجلس مراجعي الحسابات ، لم تتح للجنة الخامسة الا في ٢٨ ايلول/سبتمبر ، أى بعد بدء الدورة بـ ١٣ يوما ، وتمنى لو انها عممت قبل ذلك تقليلا للوقت الضائع .

٢١ - وأضاف قائلا انه رغم ان " مراجعة الحسابات القائمة على النظم" التي يستخدمها مجلس مراجعي الحسابات تتوافق والمادة الثانية عشرة من النظام المالي، فانه يبدو ان هناك بعض الثغرات والتداخلات في تغطية مراجعة الحسابات التي يوفرها كل من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ومجلس مراجعي الحسابات . وتساءل لذلك عما اذا كان مجلس مراجعي الحسابات يؤيد الاستعاضة عن النهج الحالي القائم على النظام "بمراجعة شاملة للحسابات" تتضمن مراجعات ليس فقط لعاملي الاقتصاد والفعالية بل كذلك لنتائج البرامج ، واذا كان هناك شعور بأن هذا النهج يمكن ان يساعد في الاستفادة الى أقصى حد من الموارد النادرة المتاحة للأمم المتحدة ، عما اذا كانت هناك تغييرات يمكن ادخالها حالا .

٢٢ - وقال ان هناك تفاوتات صارخة في شكل البيانات المالية ومحتوياتها في التقارير التي يجرى النظر فيها . ومع ان للوكالات المختلفة اهدافا ومقاصد مختلفة ، فان عناصر حساباتها هي نفسها الى حد كبير . وتساءل عما اذا كان مجلس مراجعي الحسابات يرى من الضرورى توحيد شكل تلك البيانات ومحتوياتها ، فاذا كان الامر كذلك ، عما اذا كان من الضرورى اعداد نموذج لهذا الغرض .

٢٣ - وسأل عما اذا كانت ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد استعرضت فعالية ترتيباتها الحالية بشأن حفظ الاموال النقدية واستثمارها ، واذا كان الأمر كذلك ، ما هي الاستنتاجات والتوصيات بشأن ذلك . وقال انه يستحسن ، في أى حال ، ان يكون هناك ثبات في مسألة وظائف الحفظ والاستثمار ، التي يجب ان تطبق على منظومة الأمم المتحدة كلها .

(السيد ألبانو ، الفلبين)

٢٤ — ثم اعرب عن رغبته في ان يعرف الطرق التي استنبطت ، ان وجدت أى طرق من هذا النوع، للتخلص بشكل مربح من فائض بطاقات المعايدة الصادرة عن مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

٢٥ — ومضى يقول ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لم تعلق على تقرير المجلس عن حسابات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ولكن البيان المالي للمعهد (A/36/5/Add.4) يشير الى ان هناك أمرا لا ريب في انه خاطئ في الادارة المالية للمعهد وتساءل عما اذا كان المجلس ، علاوة على ما حدده من نقاط ضعف في أعمال المراقبة ، قد حاول ان يحدد مجالات معينة فيها مشاكل . وتابع يقول انه اذا لم يكن قد قام بالمحاولة بعد ، فربما كان عليه ان يبادر في المباشرة بمراجعة شاملة للحسابات .

٢٦ — السيد علي (بنغلاديش) : قال ان وفده مهتم بمعرفة نتائج الاستعراض الذى اجرته ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي للترتيبات القائمة الآن لحفظ واستثمار اموال البرنامج ، ولكنه يتفق مع اللجنة الاستشارية في توصيتها القاضية بأن أى اقتراح بتغيير تلك الترتيبات ينبغي ان يعرض اولا على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لتستعرضه . وأعلن ان وفده سيقابل بالتقدير أية معلومات عن المركز الحالي لمشروع تحسين النظم المتكاملة .

٢٧ — وأردف قائلا ان وفده يرى ان من الهام جدا منع حدوث أية شواذ وأى اهمال في الموافقة على العقود بعد توقيعها ، وانه احاط علما بتعليقات مجلس مراجعي الحسابات وادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الصدد .

٢٨ — ثم اعرب عن موافقته التامة على آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/36/480 ، الفقرة ٨) ، بشأن الحاجة الى ان القيام بسرعة باستعراض خطة الحسابات ونظم التسجيل المعمول بها حاليا في مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) . وأبدى قلقه ازاء الانتاج الزائد لبطاقات المعايدة الصادرة عن اليونيسيف في ثلاث سنوات متتالية ، وقال انه يرى انه ينبغي اجراء تقدير متحفظ للمبيعات المتوقعة بغية تخفيض التكاليف والهدر .

٢٩ — وانتقل الى الحديث عن وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) فقال انه رغم انه ينبغي ان تضاعف الوكالة جهودها لتحصيل التبرعات المعقودة ، فان وفده يأمل في أن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة للوكالة في اضطلاعها ببرامجها ، التي تعلق بنغلاديش عليها أهمية عظيمة . ثم قال ان وفده قلق لعدم بلوغ مستويات الانفاق المخططة في برامج الوكالة الرئيسية الثلاثة — خدمات التعليم ، والخدمات الصحية ، وخدمات الاغاثة — نظرا لعدم كفاية الايرادات من التبرعات . واعرب عن اتفاق وفده مع المجلس في الرأى القائل انه اذا جعلت ظروف خاصة من الضرورى تعديل التقديرات الأصلية للميزانية دون ان تستشار أولا اللجنة الاستشارية التابعة للوكالة ، فينبغي تنقيح الانظمة المالية ذات الصلة ، لا خرقها . وأضاف ان وفده يوافق على ان نظام التخزين ومراقبة الموجودات في مخازن الوكالة ينبغي ان يعزز للتقليل

(السيد علي ، بنغلاديش)

من ضياع السلع ، كما ينبغي ان تحرز اجراءات الابلاغ وتقديم التقارير وذلك بغية ضمان ان تقدم التقارير بسرعة عند ما تضيع ممتلكات الوكالة او تسرق أو تفقد .

٣٠ - واعرب عن ثقته في ان تتخذ خطوات بسرعة من أجل قيام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بتصحيح ما ذكره مجلس مراجعي الحسابات من مكامن الضعف في ادارة المشاريع ، وقال انه يرى ان مراقبة الموجودات ينبغي ان تحرز كما ينبغي التقيد بالنظام المالي للصندوق .

٣١ - السيد تول (برنامج الأمم المتحدة الانمائي) : قال ان من المواضيع التي استرعت اقصى الاهتمام تراكم العملات غير القابلة للتحويل ، غير ان من المتوقع ان يظهر عام ١٩٨١ انخفاضا في الممسوكات من هذه العملات يبلغ عدة ملايين من الدولارات . وأضاف قائلا ان ازدياد ممسوكات برنامج الأمم المتحدة الانمائي من العملات غير القابلة للتحويل قد نجم عن اضافة عملة واحدة معينة تمثل ما يزيد على ٧ ملايين دولار . ومما يؤسف له ان جهود المدير للاستعاضة عن هذه العملة بعملات أخرى قابلة للتحويل باءت بالفشل . ثم اعلن ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يواصل جهوده لحل المشكلة ، وان الأمل معقود على ان يجرى في عام ١٩٨١ الاستعاضة عن مبلغ اضافي بهذه العملة قدره مليون دولار بعملات قابلة للتحويل . وقال ان مجلس الادارة كان قد نظر ، في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ، في مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالعملات غير القابلة للتحويل ، تتضمن نظاما ماليا جديدا مقترحا ، غير انه لم يقبل اقتراحا قدمه المدير باستخدام العملات غير القابلة للتحويل في ميدان مصائد الاسماك .

٣٢ - وفيما يتعلق بالمساهمات غير المسددة قال ان احدث المعلومات عن المساهمات لعام ١٩٨٠ والسنوات السابقة تظهر تحسنا كبيرا في مجموع المبالغ المحصلة . وأضاف ان المبلغ الاجمالي للمساهمات غير المدفوعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في نهاية أيلول/سبتمبر كان أقل من ٤ ملايين دولار ، كما ان المساهمات غير المدفوعة للصناديق الاخرى التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد انخفضت هي الأخرى كثيرا ، اما المبالغ المستحقة التحصيل وفقا لترتيبات تقاسم التكاليف فهي في العادة عالية نسبيا ، نتيجة للتعليمات الصادرة عن مجلس الادارة بعدم استخدام الموارد العامة لتمويل الانشطة التي يجرى فيها تقاسم التكاليف . ولذا فان المبالغ المشار اليها على انها غير مدفوعة تظهر اعادة ترتيب مراحل الانشطة وما يستتبع ذلك من اعادة تعيين مواعيد الدفع . ومهما يكن من أمر فان المبلغ التقريبي وقدره ٢٠ مليون دولار الذى يظهر على انه غير مدفوع لعام ١٩٨٠ والاعوام السابقة لا يمثل أى صرف فعلي للأموال من أجل أنشطة المشاريع . ثم اعلن ان المساهمات غير المدفوعة لمختلف الصناديق الاستئمانية قد خفضت الى حد كبير من حوالي ٢٤ مليون دولار الى أقل من ١٠ ملايين دولار . ثم قال ان الصراحة تفرض عليه ، مع ذلك ، ان يضرب عما يساور المدير من قلق عميق ازاء المبلغ الكبير للمساهمات غير المدفوعة . ولم تكن هذه الحالة تثير في السنوات السابقة أية صعوبات ؛ ولكن مع دخول البرنامج فترة من التشدد المالي ، لن يكون بحوزته مبالغ نقدية كبيرة ، وقد تضطر الادارة الى اللجوء الى الاحتياطي

التشغيلي لسد التزاماتها المالية . وقد حدا ذلك بمجلس الادارة الى ان يناشد الحكومـــــات ، في دورته الاخيرة دفع كل المبالغ المستحقة في اقرب فرصة ممكنة وتقديم المدفوعات في مواعيدهـــا في المستقبل .

٣٣ — واستطرد يقول أن ممثل ايا الياتساءا عن سبب تسجيل مساهمات عام ١٩٨١ في حسابات عام ١٩٨٠ ، وأوضح ان المبالغ المذكورة ادرجت على سبيل الاعلام ومن أجل الكشف التام عـــن البيانات ، وانها لم تدرج في المبالغ المستحقة للتحصيل في الحساب الختامي .

٣٤ — وفيما يتعلق بحفظ اموال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لفت الانتباه الى الفقرة ٥٨ من التقرير المالي (A/36/5/Add.1 ، الفرع الأول) ، الذى اشير فيه الى ان البرنامج ينوى استعـــراض المسألة بالتشاور مع الأمم المتحدة . وأضاف ان هذا الاستعراض لم يجر بعد ، ولكن النتائج ستبلغ الى اللجنة الاستشارية والى مجلس الادارة في الدورة التي سيعقدها في حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

٣٥ — واستطرد يقول ان ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على علم تام بحالة الموافقة علـــى العقود بعد توقيعها . ومضى يقول انه في عام ١٩٨٠ لم يعالج بهذه الطريقة من جميع العقـــود الا ١٠ في المائة لا تمثل الا ٣ في المائة من القيمة النقدية لجميع ما قدم للجنة العقود . وتابـــع يقول انه حتى الآن في عام ١٩٨١ جرى تخفيض عدد العقود التي تجرى الموافقة عليها بعد توقيعها الى النصف وان الحالة قد تحسنت ، لذلك ، الى حد كبير ، مع انها ليست مثالية . وأردف يقول ان الادارة تستعرض ايضا تدابير ممكنة عديدة لتخفيض هذه الحالات الى الحد الادنى ، بما فـــي ذلك زيادة عدد اجتماعات لجنة العقود .

٣٦ — وتابع بيانه قائلا ان التأخيرات في تجديد عقود الموظفين التي أشار اليها عدد من أعضـــاء اللجنة ، لا مفر منها احيانا ، فهيئات الاستعراض يجب ان تزود بجميع المعلومات ذات الصلـــة ، بما في ذلك تقرير استعراض الاداء ، وفي حالات كثيرة يكون التأخير ناجما عن التأخر في تقديـــم هذه المعلومات . غير ان الجهود تبذل لازالة هذه التأخيرات .

٣٧ — ثم أشار الى ان ممثلي الهند والفلبين وبنغلاديش طلبوا معلومات عن المركز الحالي لمشروع تحسين النظم المتكاملة ، الذى بدأ في أواخر عام ١٩٧٧ ، فقال ان الادارة صادفت من الصعوبات في تطوير النظم أكثر بكثير مما توقعته أصلا ، مما اسفر عن زيادة محتملة في الوقت والمال الواجـــب تخصيصهما له . وأضاف ان عددا من النظم مثل نظام ادارة البرامج والمشاريع ، اصبحت بالفعـــل في مرحلة التشغيل الكامل ، وان اهم هذه النظم — نظام ادارة النقد — قد قطع فعلا اصعـــب مراحل تطويره ومن المتوقع ان يدخل مرحلة التشغيل الكامل بحلول نهاية العام .

(السيد تـــول)

٣٨ - وذكر ، اخيرا ، ان ممثل الهند سأل عن سياسة الاستثمار في برنامج الأمم المتحـــــدة الانمائي ، فقال ان ادارة البرنامج تفضل استخدام عبارة "توظيف الاموال" لأن موارد البرنامـــج يجب ان تكون متاحة على الفور لأغراض تشغيلية ، وانه ، نتيجة لذلك ، يندر ان تستثمر الامـــوال لفترات تزيد على السنتين . ومضى يقول ان مبلغ الاستثمارات التي تفيد البلدان النامية قد زيـــد في السنوات الاخيرة وانه بلغ ما مجموعه ٣٠ مليون دولار . وختم كلامه قائلا ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيبذل كل جهد ممكن للاستمرار في هذا الاتجاه في المستقبل ، رغم ان مشاكل السيولـة قد تستلزم تخفيض المبالغ المتاحة لهذه الاستثمارات .

٣٩ - السيد أداشي (مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)) : قال ، ردا على استفسارات تتعلق بالاجراء المتبع في استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين ، ان ادارة اليونيسيف أصدرت ، بعد اجراء استعراض للمسألة ، تعليمات ادارية جديدة أصبحت نافذة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ .

٤٠ - وفيما يتعلق بمركز مكاتب البيع في الميدان التابعة لعملية بطاقات المعايدة ، قال ان اليونيسيف تقوم عادة بتسويق بطاقات المعايدة التي تصدرها عن طريق اللجان القومية ، غير أنها وجدت أن من الضروري ، في بعض البلدان التي توجد فيها سوق محتملة ولكن تنعدم فيها المنظمات التطوعية أو تقل ، أن تضطلع بالمهمة بنفسها . وأعلن أن حالة تلك المكاتب الميدانية هي قيد الاستعراض المستمر بغية تخفيض التكاليف التشغيلية والادارية ، وانه نفذت في أحد هذه المكاتب عملية اعادة تنظيم رئيسية اشتملت على تخفيض في عدد الموظفين .

٤١ - ثم أشار الى التعليقات التي تتصل بجدوى الأخذ ببيان موحد وحيد يجمع بين كل حسابات اليونيسيف ، فذكر أن وحدة التفتيش المشتركة خلصت ، بعد دراسة المسألة ، الى أنه يستحيل ، نظرا لطابع عملية بطاقات المعايدة ، تقديم حسابات موحدة لجميع أنشطة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . وأضاف أنه سبق للمجلس التنفيذي أن أقر ميزانية لعملية بطاقات المعايدة للفترة من أيار/مايو ١٩٨١ الى نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، ولم يدخل أية تغييرات على اجراءات الميزنة. غير أن الادارة ستواصل النظر في المسألة رغم اقتناعها بأنها تنطوي على صعوبات كبرى .

٤٢ - ثم انتقل الى التعليقات التي تم الادلاء بها بشأن نظم المحاسبة والتسجيل في اليونيسيف، فشكر ممثل الهند لذكره طلب المراقب المالي وظيفة اضافية في هذا الصدد . وأضاف ان المدير التنفيذي يعتبر اقتراحات مراجع الحسابات باجراء بعض التحسينات سليمة وبنّاءة ، وانه يجري الآن بالفعل الأخذ ببعض التحسينات المقترحة وسوف يجري العمل بها بحلول نهاية العام ،أما التحسينات الأخرى ، مثل توحيد نظم التسجيل ، فهي مشاريع رئيسية تتطلب وقتا وجهدا كبيرين من قسم المحاسبة وقسم التجهيز الالكتروني للبيانات . واستطرد يقول ان لعملية بطاقات المعايدة ولمركز الأمم المتحدة للرزم والتجميع ، علاوة على ذلك ، متطلبات تقنية محددة تتجلى في نظامي المحاسبة التشغيلية فيهما ، كل على حدة ، وان التوحيد التام للحسابات الثلاثة لليونيسيف غير ممكن . ومضى يقول ان ادخال التغييرات الموصى بها سيؤثر أيضا في أجهزة المحاسبة الميدانية المسؤولة أمام المقر في نيويورك . كذلك فان قسم المحاسبة مطالب بمهام أخرى عاجلة مثل التحوّل الى اعداد الميزانية على أساس فترة سنتين وادخال تحسينات على نظام المحاسبة لتوفير المعلومات الجديدة المطلوبة نتيجة للحالة المالية السريعة التغيّر ، وهذه كلها أدت الى تزايد عبء العمل عليه . وبناء على ما تقدم ، ليس بمقدور اليونيسيف أن تحدد تاريخا تدخل فيه جميع توصيات المجلس حيز النفاذ ، ولكنه أكد للمجلس ولأعضاء اللجنة أن الادارة سوف تولي اقتراحاتهم مقاما عاليا من الأولوية .

(السيد أداشي)

٤٣ - وردا على ما قاله ممثل غانا بشأن مسألة تسجيل التزامات الميزانية فيما يتعلق بعملية بطاقات المعايدة ، قال انه بالنسبة الى موسم ١٩٨٠ ادرجت جميع الالتزامات غير المصفّاة بوصفها نفقات يجرى تكبدها في حملة سنة الميزانية الحالية ، باستثناء تكلفة المواد الأولية ، التي قيّدت أصلا على حساب موجودات . أما تكلفة المواد الأولية التي دخلت عملية الانتاج فقيدت ، عقب ذلك ، على ما يتصل بها من حساب المصروفات في الميزانية. وأضاف ان تغيير هذه الطريقة ، كما أوصى المجلس ، سيتطلب الدراسة والخطوات اللازمة لتكييف النظام الحاضر لحساب التكاليف مع نظام المحاسبة المتعلق بتسجيل الالتزامات غير المصفّاة . وأعلن أن اليونيسيف ترى أن الايرادات والنفقات من أجل برنامجي أكياس التسوّق وطوابع الاعلام ينبغي أن تعالج على حدة وأن تظهر في البيانات المالية مسجلة كايرادات أخرى .

٤٤ - وفيما يتعلق بالمدفوعات التي تجرى مسبقا لمقدمي العروض ، قال ان اليونيسيف تبذل قصاراها لتلافي هذه المدفوعات وأنها ترى أنه ليس من الحكمة أن يدرج في دعوات استدراج العروض أي ذكر لامكانية تقديم مدفوعات مسبقة . وأردف قائلا ان القضية التي أحيلت الى المجلس حصلت في وقت انخفض فيه الامداد بالورق ومنتجاته ، وانه تم التماس الموافقة المسبقة للجنة العقود على ذلك والحصول عليها .

٤٥ - وفيما يتعلق بالانتاج الزائد لبطاقات المعايدة ، الذى اشارت اليه وفود كثيرة ، لاحظ أن تلك المشكلة ملازمة لصناعة بطاقات المعايدة على الاجمال ، وان تخفيض الانتاج الزائد هو من التحديات الرئيسية التي تواجه ادارة اليونيسيف . وأوضح أن عملية بطاقات المعايدة تتطلب ما بين ١٥ و ١٨ شهرا من الاعداد قبل تسليم الطلبيات الى جميع البلدان الأوروبية ، وانه بحلول الوقت الذى تعرف فيه نتائج الحملة السابقة ، تكون اللجان القومية قد طلبت فعلا حوالي ٩٠ في المائة من توزيع السنة التالية . ثم قال ان أثر السنة الدولية للطفل قد زاد ، فوق ذلك ، من صعوبات التكهن بمتطلبات السوق . وأضاف ان هناك اجراءات اضافية اتخذت بالتعاون مع اللجان القومية لتخفيض الانتاج الزائد . من ذلك أن التوزيع الأولي سيخفض من ١٠٠ في المائة الى ٨٠ في المائة من المبيعات ؛ وان اجمالي التوزيع الذى تتولاه اللجان القومية لن يزيد على ١٢٠ في المائة من تكهنات المبيعات ؛ وسوف يكون على اللجان القومية أن تشير الى التصاميم البديلة اذا لم تكف المخزونات لتلبية الطلبات على تصاميم محددة ؛ وانه سيكون مطلوبا من اللجان القومية أن تقيم اجراءات محسنة لمراقبة طلبات المرسل اليهم وأن تقدم معلومات أدق عما لديها من مخزونات قيد الارسال الى عملائها . وأضاف ان في نية عملية بطاقات المعايدة توسيع انتاجها الداخلي لزيادة المرونة والتقليل من خطر الانتاج الزائد . وسوف تبذل كل الجهود الممكنة لتحسين تكهنات المبيع ولبيع البطاقات غير المباعة في حملات لاحقة . وتابع قائلا انه ينبغي أن لا يغيب عن البال أن ما يضيع من الايراد نتيجة للفشل في امداد السوق يتجاوز اجمالا الخسائر الحاصلة بسبب الانتاج الزائد .

٤٦ - وفيما يتعلق بتزويد مركز اليونيسيف للرزم والتجميع بالعمال ، لفت الانتباه الى ملاحظات المدير التنفيذى (A/36/5/Add.2 ، الفرع رابعا) .

٤٧ - واستأنف كلامه قائلا ان مساهمات الحكومات ، الواردة والمعقودة ، ظاهرة في الجدولين ١ و ٢ ، في حين أن المساهمات المستحقة للتحصيل تظهر في الجدول ٥ . ومضى يقول ان المساهمات المستحقة للتحصيل تحصّل بانتظام ، وانه لم يحدث حتى الآن أى تخلف عن دفع المساهمات المعقودة . وأردف قائلا انه في نهاية عام ١٩٨٠ كان اجمالي المساهمات المستحقة للتحصيل من الحكومات يبلغ ٢٣ مليون دولار ، وان ذلك المبلغ انخفض الى ١٦ر١ مليون دولار . وواصل كلامه قائلا انه حصلت ، مع ذلك ، تأخيرات في دفع مساهمات عام ١٩٨١ ، على أن الأمل معقود على أن لا يعدو ذلك كونه انحرافا مؤقتا . ثم قال ان مساهمات المنظمات غير الحكومية تدفع بسرعة ، وان المبلغ المستحق للتحصيل في نهاية عام ١٩٨٠ ، والبالغ ٢٢ مليون دولار ، قد انخفض الى ٥ر١ مليون دولار .

٤٨ - وأضاف ان المسوكات من العملات التي تستخدم استخداما محدودا بلغت حوالي ٨ر٨ ملايين دولار في نهاية عام ١٩٨٠ ، مقابل ما معدله ١٠ ملايين الى ١١ مليون دولار في السنوات الأخيرة . وقال ان هذه العملات لم تتراكم ، بل تنفق بانتظام ، وان الرصيد المسوك في نهاية عام ١٩٨٠ ملزم بالكامل للانفاق .

٤٩ - وتابع بيانه قائلا ان اليونيسيف تتكبد نفقات برنامجية وادارية بعملات مختلفة ، وان لكل مكتب ميداني حساباته المصرفية الخاصة . أما الاستثمارات في الميدان فتتم اذا كان هناك فائض مؤقت في الأموال ، كما يجرى بانتظام ، مثلا ، في الهند وباكستان وبنغلاديش ، وختم كلامه قائلا ان توظيف الأموال يجرى مع مراعاة المتطلبات التشغيلية لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومعيارى السلامة والسيولة .

٥٠ - السيد لحلو (المغرب) : سأل عما اذا كانت اليونيسيف تعتبر نفسها ملزمة بقرارات الجمعية العامة المتخذة بشأن مسائل الموظفين ، وخصوصا القرار ٣٣/١٤٣ ، واذا كان الأمر كذلك عما اذا كان بالامكان تقديم تصنيف لموظفي المؤسسة تبعا للجنسيات .

٥١ - ولاحظ أنه ، في حين أن اجتماعات المجلس التنفيذى ولجنة البرنامج فيه مفتوحة للمراقبين ، فان اجتماعات لجنة الادارة والمالية ليست كذلك . وقال انه لا يستطيع أن يفهم الأساس المنطقي لتلك الحالة ، التي تجعل من المستحيل على الأعضاء السابقين في المجلس التنفيذى متابعة نظر المجلس في الاقتراحات والمقترحات التي قدموها خلال مدة عضويتهم .

٥٢ - السيد أداشي (مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) : قال ان المجلس التنفيذى سينظر ، في دورته الاستثنائية المقبلة ، في اقتراح يقضي بأن تجتمع لجنة الادارة والمالية التابعة له بوصفها لجنة جامعة ، فذلك سيتيح ، على ما يبدو ، للمراقبين حضور اجتماعاتها . غير أنه سيناقش

(السيد أباشي)

المسألة أيضا مع المسؤولين المعنيين ، وكذلك مسألة موقف اليونيسيف من قرارات الجمعية العامة بشأن مسائل الموظفين ، وانه سيقدم تقريرا عن ذلك الى اللجنة في مرحلة لاحقة .

٥٣ - السيد مايلز (وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): أوضح أنه ، تمشيا مع توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن التشاور المسبق مع اللجنة الاستشارية ، تم الشروع في اجراءات مع الأمين العام لتعديل النظام المالي بغية مجابهة الظروف الخاصة التي أفضت الى تعديلات متكررة للتقديرات الأصلية للميزانية .

٥٤ - وقال ان المجلس وعددا من الوفود علقوا على فشل الوكالة في انجاز مستوى الانفاق الذى خططته في برامجها الرئيسية الثلاثة . ثم أوضح ان سبب ذلك هو عدم كفاية المساهمات ، وان المشكلة هي ، لذلك ، ذات طابع موضوعي أكثر من كونها مشكلة محاسبة . وفي هذا الصدد ، شكر ممثلي الأردن والمغرب وبنغلاديش على النداء الذى وجهوه الى الدول الأعضاء لارساء تمويل الوكالة على قاعدة أسلم .

٥٥ - وتابع بيانه قائلا ان من دواعي سروره أن يطلع اللجنة على أنه ، منذ اعداد الحسابات المالية ، جرى دفع معظم المساهمات المعقودة المستحقة ، ولم يبق هناك الا مبلغ ٨ ملايين دولار غير مدفوع لعام ١٩٨٠ وحوالي مليون دولار للسنوات السابقة له . ومع ذلك أكد للجنة ، باسم المفوض العام ، ان كل الجهود الممكنة ستبذل لتأمين الوفاء بالمساهمات المعقودة بأسرع ما يمكن .

٥٦ - وبالمثل بادر الى طمأنة الأعضاء ، بأن نواحي النقص التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات في مراقبة موجودات الوكالة ليست بأى حال من الأحوال دليلا على النظام كله . وأضاف ان هناك مراقبة صارمة تمارس على كميات كبيرة من السلع واللوازم الطبية ، وان الخسائر طفيفة . ومضى يقول انه في الحالة الأولى التي سردها مجلس مراجعي الحسابات ، نشأ ذلك الوضع لأن الظروف في لبنان جعلت التوزيع مستحيلا ؛ وفي المثال الثاني نجمت الخسارة أثناء العبور العابر عن ظروف خارجة عن سيطرة الوكالة ، وان شركة التأمين قد غطتها ؛ أما في الحالة الثالثة فتقع المسؤولية على الخطأ الانساني ، وقد وجّه تأنيب للموظف المعيّن . ومضى يقول انه رغم الضمانات المتعددة التي ادخلت على الرقابة على الموجودات ، لا يمكن لأى نظام أن يكون في منأى عن الخطأ الانساني ، وان المفوض العام سيستمر في ايلاء اهتمام خاص لادخال التحسينات حيثما أمكن ذلك .

٥٧ - واستطرد قائلا ان تعليقا أبدى بشأن المبالغ الكبيرة المودعة في حسابات تحمل أسعار فائدة منخفضة . وأوضح ان توزّع عدد كبير من الموظفين على خمسة ميادين للعمليات ، وضخامة الالتزامات المالية ، يحتمان أن تكون مبالغ كبيرة من المال متاحة فورا لدفع المرتبات والوفاء بالالتزامات . غير أنه أضاف أنه قلما كان أكثر من ٢ الى ٣ في المائة من مجموع الأموال مودعا في حسابات منخفضة الفائدة .

(السيد مايـز)

٥٨ ـ ثم أكد لمجلس مراجعي الحسابات أن الوكالة تنظر بعناية في جميع التعليقات التي صدرت عن المجلس ، وختم بيانه بالقول ان الملاحظات التي أبديت خلال المناقشة الحاضرة ستؤخذ هي الأخرى في الاعتبار .

٥٩ ـ السيد لوكاس (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) : أشار الى التعليقات التي أدلى بها بشأن العجز في الميزانية، فقال انه ، استجابة لطلب ورد من المعهد ، قررت الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ (القرار ٣٥/٥٣ باء) تقديم منحة اعانة لسد عجز عام ١٩٨٠ . وقد طلبت من المعهد وقتها أن يخفض العجز المقدّر لعام ١٩٨١ والبالغ ٦٤٦ ٠٠٠ دولار . وأضاف يقول انه في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ أقر مجلس أمناء المعهد التقديرات المنقحة لميزانية عام ١٩٨١ ، التي خفضت العجز الى ٣١٢ ٠٠٠ دولار ، كما أقر ميزانية متوازنة لسنة ١٩٨٢ .

٦٠ ـ واستطرد يقول ان المعهد يولي اعتبارا هاما لتقارير مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين على السواء ، فضلا عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ودائرة التنظيم الادارى . وتابع قائلا انه يستحيل ، مع ذلك ، تخفيض عجز عام ١٩٨١ تماما لأنه ، في حين أن المساهمات بقيت على المستوى نفسه منذ عام ١٩٧٨ ، حصل ارتفاع في المرتبات وتكاليف السفر والتكاليف الأخرى . وختم كلامه قائلا ان هناك خططا تعد لتخفيض عدد موظفي المعهد وانفاقه بغية تحقيق ميزانية متوازنة في عام ١٩٨٢ .

٦١ ـ السيد بابندورب (الولايات المتحدة الأمريكية) : طلب ردودا على الأسئلة المحددة التي طرحها .

٦٢ ـ الرئيس : قال انه بما أن ممثل المعهد لم يكن حاضرا عندما طرح ممثل الولايات المتحدة أسئلته ، فانه سيعطيه فرصة الرد في الجلسة التالية .

٦٣ ـ السيد غوردن ـ لينوكس (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) : قال ان المفوض السامي ، في اضطلاعه بمسؤولية برامج يبلغ مجموعها ٥٠٠ مليون دولار ، يقدر بالغ التقدير المشورة البناءة التي يقدمها مجلس مراجعي الحسابات وتوجيهات اللجنة الاستشارية . وأضاف ان كل الجهود الممكنة ستبذل لتنفيذ جميع التوصيات ولاتباع اقتراحات أعضاء اللجنة الخامسة .

٦٤ ـ واستطرد يقول انه فيما يتعلق بالالتزامات غير المصفاة ، سيلاحظ الأعضاء في الفقرة ١٩ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/36/5/Add.5 ، الفرع أولا) ان عددا من الاجراءات قد اتخذ لتحسين نظام ادارة المشاريع . وذكر ان المشاريع غير المصفّاة في نهاية السنة قد خفضت بنسبة حوالي ٢٠ في المائة خلال السنوات الأربع الماضية .

٦٥ ـ واستطرد قائلا انه بالاضافة الى نظام ادارة المشاريع ، جرى الأخذ بعدد من اجراءات المراقبة التي ساعدت كثيرا في تحقيق اتجاه تصاعدى في معدل التصفية . وأوضح أن هناك عددا من الأسباب التي تدعو الى الحفاظ على الأرصدة غير المصفاة ، ففي حالات عديدة يجرى ، وفقا

(السيد غوردون - أيتوكن)

للممارسة الثابتة ، ايقاف المدفوعات الختامية الخاصة بالمشاريع بانتظار تلقي بيان مالي مرض . وهذا الأمر يمثل مشاكل في ادارة المشاريع تواجهها الوكالات المنفذة ، وليس عدم أداء الأنشطة المخططة. على أنه سيستمر اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة تلك الوكالات على ادارة المشاريع ، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها الوكالات تابعة للحكومات .

٦٦ - أما فيما يتعلق بالتبرعات العينية ، فقال لا يمكن اعتبار المبالغ الملتزم بها مصفّاة حتى تقدم الوكالات المتلقية ايصالات مصدّقة رسميا . وفي هذه الحالة أيضا لا يعكس عدم التصفية عدم قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنفيذ ، ففي بعض الأحيان ترد الايصالات المصدقة بعد تسليم السلع بفترة طويلة ، وفي أحيان أخرى يكون التأخر في التسليم ناجما عن خطأ من جانب المتبرعين . واستطرد يقول ان هناك حالات قليلة يدل فيها عدم تصفية الأرصدة على أن المشاريع لم تنفذ وفقا للخطة ، ولكن الصعوبات هي في معظم الحالات نتيجة لتدني مستوى النمو في البلدان التي تعمل فيها المفوضية أو لعدم الاستقرار السياسي ، الداخلي أو الخارجي . وبغية ضمان مزيد من المراقبة والرصد للانفاق على المشاريع وتنفيذها ، وبوجه خاص بغية تأمين عدم الابقاء على الالتزامات غير المصفّاة الا حيث يتوفر تبرير سليم ، تجرى استعراضات دورية للمشاريع أربع مرات في السنة على أساس صحائف الحاسبة الالكترونية عن حالة كل مشروع .

٦٧ - واستطرد قائلا ان مشكلة تمويل التكاليف الادارية للمفوضية ، التي ذكرها ممثل اليابان ، قد بحثت بالتفصيل في الوثيقة A/AC.96/577/Add.1 ، التي قدمت في الدورة الحادية والثلاثين للجنة التنفيذية . وأضاف انه بناء على مبادرة اللجنة التنفيذية ، اجرى الأمين العام والمفوض السامي دراسة استقصائية مشتركة تسند اليها التوصيات المتعلقة بتوزيع التكاليف الادارية بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وبين التبرعات . وذكر أن المناقشات جارية مع ادارة الشؤون المالية للتوصل الى حل تتفق عليه الأطراف .

٦٨ - ثم أعلن أن تقدما كبيرا قد أحرز في تعزيز جهاز المراجعة الداخلية للحسابات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، حيث أنشئت جهة وصل ، وانه ، علاوة على ذلك ، أتيحت لجهاز المراجعة الداخلية للحسابات أربعة وظائف اضافية .

٦٩ - وانتقل الى الحديث عن مشروع الاسطوانات المطوّلة فقال انه جاء مخيبا لآمال كل من المفوضية وشركة الاسطوانات . اذ أن العائدات لم تكن على مستوى التوقعات . وأضاف ان حسابات مستكملة قد قدمت وان بعض المبالغ الصغيرة الاضافية لا تزال ترد . واستطرد قائلا ان شركة الاسطوانات تعتبر مدفوعات العائدات هدية مباشرة لقضية اللاجئين ، اذ أنها تكبدت خسائر كبيرة في المشروع .

(السيد غوردن - اينوكس)

٧٠ - وختم كلامه قائلا انه قد أحاط علما بالملاحظات المتعلقة بالرقابة على النفقات الادارية ، وانه يستطيع أن يؤكد للجنة أن الاجراءات اللازمة تتخذ للتقيد بجميع التوصيات .

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (A/36/11 و Add.1)

٧١ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : قدم تقرير لجنة الاشتراكات (A/36/11 و Add.1) ، وقال ان اضافة ثانية ستصدر في الوقت المناسب تظهر فيها التبرعات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، اذ أن المعلومات المتعلقة بذلك لم ترد في أوانها لتدرج في الاضافة الأولى .

٧٢ - ثم قال ان لجنة الاشتراكات واصلت ، في دورتها الحادية والأربعين ، دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة الانصاف والمساواة في جدول الأنصبة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء. وبطبيعة الحال ، أخذت في اعتبارها ، في معرض اعادة النظر في ما لعملها من جوانب منهجية معقدة للغاية ومثيرة للجدل ، الملاحظات التي أبداها أعضاء اللجنة الخامسة في الدورة الخامسة والثلاثين .

٧٣ - وأضاف قائلا انه ، استجابة للفقرة ٢ (أ) من قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء ، نظرت اللجنة في تطبيق جدول لوضع حد بالنسبة المئوية أو حدود بنقاط النسبة المئوية للجدول المعدّ آليا ، القائم على أساس الدخل القومي وما يتصل بها من احصاءات للفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ كطريقة لتجنب التراوحات المفرطة في معدلات الأنصبة المنفردة بين جدولين متتاليين . ومضى يقول ان الأمانة العامة قد قدمت بعض الأمثلة التوضيحية وان بعض الأعضاء اقترحوا ، هم أيضا ، جدولا بديلا لحدود النسبة المئوية . وأعلن أنه برزت نتيجة ذلك مدرستان فكريتان متميزتان ، تعتقد أولاهما أن وضع حد بالنسبة المئوية أمر مغالى في آليته واعتباطي وسيؤدى الى تشويه القدرة على الدفع . وكان قد أشير الى أنه ، استجابة للقرار ٣١/٥٩ ألف ، زيدت فترة الأساس الاحصائية من ثلاث سنوات الى سبع سنوات ، وهو حل رؤى أنه سيؤدى الى التقليل على أفضل وجه من آثار التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل . أما الثانية فقد اعتبرت ادخال الحدود وسيلة لتخفيض التغيرات المفرطة وتحقيق قدر أكبر من الانصاف والمساواة في جدول الأنصبة . ويزيد من ضرورة وضع الحدود أن الدخل القومي مازال يستخدم كالمؤشر الوحيد للقدرة النسبية على الدفع .

٧٤ - ومضى يقول انه نظرا الى عجز اللجنة عن الاتفاق على معايير لتعريف المقصود بالتغيرات المفرطة أو القصوى في معدلات الأنصبة فقد قررت أن تستعرض هذه المسألة في دورتها المقبلة .

٧٥ - ثم انتقل الى القول ان هناك موضوعا آخر نظرت فيه اللجنة هو موضوع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للقدرة على الدفع . وكان معروضا عليها سبعة مؤشرات اقتصادية واجتماعية رئيسية اختارتها لجنة التخطيط الانمائي لاكمال حساب الدخل القومي للفرد لأغراض تحديد أقل البلدان

(السيد علي)

نموا . غير أنه لوحظ أن بعض المؤشرات ليست متاحة بالنسبة الى بعض البلدان ، أو في الحالات التي كانت فيها متاحة ، انها غير قابلة للمقارنة بسبب اختلاف النظم والمفاهيم الاحصائية وما الى ذلك .

٧٦ - واستطرد قائلا ان اللجنة لاحظت كذلك أن الرتب النسبية للبلدان تظهر اتساقا بارزا بصرف النظر عما اذا كان المعيار المستخدم هو الدخل القومي للفرد أو مؤشرا مركبا مستخرجا بوصفه متوسطا مرجحا لمرتبة الدخل القومي للفرد والمؤشرات السبعة الباقية . ومضى يقول انه بعد دراسة موسعة لملاءمة تلك المؤشرات بوصفها مقاييس اضافية للقدرة على الدفع ، استنتجت اللجنة أنه لا يمكن استخدامها في الوقت الحاضر بطريقة منتظمة لقياس القدرة على الدفع ، ولكنها ستكون مفيدة الى حد ما في استعراض الحالات الافرادية .

٧٧ - وتابع بيانه بالقول ان اللجنة درست من جديد صيغة الأنصبة المستندة الى الدخل الفردي المنخفض بوصف ذلك وسيلة لتعديل بيانات الدخل القومي ، بمناقشة آثار جدول الأنصبة لأشكال مختلفة لصيغة الأنصبة تتراوح بين دخل فردي مقداره ٨٠٠ ١ دولار وآخر مقداره ٥٠٠ ٢ دولار ، وتخفيض أقصى للنسبة المئوية من ٥٠ الى ٧٥ في المائة . وأضاف ان عدد نقاط النسبة المئوية المنتقلة من البلدان التي ينخفض دخل الفرد فيها عن الحدود المقاسة بالدولار الى البلدان التي يرتفع فيها عنها سيكون ٦ر٦ في المائة عند استخدام شكل الـ ٨٠٠ ١ دولار / ٧٠ في المائة ، و ١ر٧ في المائة عند استخدام الصيغة الحالية ٨٠٠ ١ دولار / ٧٥ في المائة ، و ٢ر٩ في المائة للشكل ٥٠٠ ٢ دولار / ٧٥ في المائة . واستطرد قائلا ان الانتقال سيتناول ، بالدولارات ، واستنادا الى ميزانية عام ١٩٨١ البالغة ٦٥٠ مليون دولار ، نقل ٤٤ مليون دولار اذا جرى الأخذ بشكل ٨٠٠ ١ دولار / ٧٠ في المائة و ٦١ مليون دولار اذا جرى الأخذ بشكل ٥٠٠ ٢ دولار / ٧٥ في المائة . وتابع قائلا ان اللجنة نظرت أيضا في اثر تطبيق تلك الأشكال في بلدان مختارة ، وان جميع الجداول الاحصائية ذات الصلة مدرجة في تقريرها . وسوف يؤثر هذا النقل في عبء الأنصبة بالدرجة الأولى على البلدان المسماة بلدان الدخل المتوسط ، التي ستتلقى اغاثة كبيرة اذا رفع الحد الأقصى من ٨٠٠ ١ الى ٥٠٠ ٢ دولار . ثم قال ان البلدان الصناعية ستتأثر بنفس الطريقة ، اذ أنها ستضطر الى استيعاب قدر متزايد من مبلغ الاغاثة ، أما البلدان التي تقدّر أنصبتها حاليا بنسبة ٠١ر٠ في المائة ، أو بما يقرب من ذلك ، فلن تتأثر بالأمر في الواقع . وزاد على ذلك قوله ان بعض الأعضاء يرى أن صيغة الأنصبة المستندة الى دخل الفرد المنخفض بحاجة الى التعديل لأن رقم الـ ٨٠٠ ١ دولار الذي حدد في عام ١٩٧٦ لم يعد يظهر الحالة الحاضرة . واستطرد يقول انه نظرا الى انقسام الأعضاء بشأن هذه القضية ، فقد قررت اللجنة أن تنظر فيها في دورتها المقبلة عندما يصبح لديها بيانات مستكملة عن الدخل القومي تتاح في صدد استعراضها العام لجدول الأنصبة .

(السيد الس)

٧٨ - وتابع كلامه قائلا ان هناك جانبا آخر لمشكلة تحديد جدول للأنصبة منصف ومتسم بالمساواة ناقشته لجنة الاشتراكات ، هو امكانية مقارنة نظام الحسابات القومية المستخدم في البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، ونظام الأرصدة المادية للاقتصاد القومي المستخدم في بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا . وأضاف انه بفضل دراسة معروضة على اللجنة عن الروابط الفعلية بين مستويات تقديرات النظامين في ١٠ بلدان ، فقد أمكن الاستنتاج أن تقدما حسنا قد أحرز في التوفيق بين نظامي المحاسبة القومية .

٧٩ - وأعلن ان اللجنة فحصت عند نظرها في تغير الأسعار وآثارها في امكانية مقارنة احصاءات الدخل القومي ، دراسة استقصائية تشمل جميع الدول الأعضاء بشأن التغيرات في الأسعار وأسعار الصرف ، وبشأن التطور النسبي للدخل القومي لفترة السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٩ فيما يتعلق بفترة الأساس ١٩٧١ - ١٩٧٧ . واستطرد يقول انها لاحظت أن التضخم المالي يمكن أن يشوّه مقاييس القدرة على الدفع اذا لم يعوضه تغيير ملائم في أسعار الصرف . ومضى يقول انه نظرا للتعقيدات التي ينطوي عليها الأمر ، ومع مراعاة عدم وجود نمط محدد للعلاقات بين معدلات التضخم المالي الداخلية والتغيرات في أسعار الصرف ، فقد استنتجت اللجنة أن من المستحيل ، في الوقت الحاضر ، استحداث طريقة منتظمة ودقيقة لكي تؤخذ في الاعتبار التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار وأسعار الصرف في تحديد جدول الأنصبة . وتابع قائلا انها تعتقد ، مع ذلك ، أن البيانات قد تكون نافعة جدا كأساس للتخفيف من العبء في حالات فردية تحصل فيها تحركات واسعة نسبيا في الأسعار .

٨٠ - وأردف قائلا انه ، كما في حالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ، فان التحليل المفصّل لبيانات الثروة القومية ، الذي يغطي ٦٠ بلدا ، يظهر أنه سيكون من المستحيل ، لبعض الوقت ، الحصول على بيانات ذات دلالة قابلة للمقارنة عن تقديرات الثروة القومية ، نظرا الى حالات عدم الانتظام في تغطية الأصول والقطاعات والفترات .

٨١ - وأوضح ان اللجنة درست كذلك وقتا طويلا لتقدير آثار تغيير فترة الأساس الاحصائية في جدول الأنصبة ، وانها درست أشكال جداول الأنصبة المعدّة آليا ببيانات عن متوسط الدخل القومي لفترات سنة واحدة و ٣ و ٥ و ٧ و ٩ سنوات و ١١ سنة . ثم أعلن أن بعض الأعضاء مازالوا يعتقدون ان اعتماد فترة أقصر سيظهر الحقائق الاقتصادية على وجه أفضل ، ومن ثم قدرة البلدان ، كل بمفرده ، على الدفع ، في حين أن هناك أعضاء آخرين يرون أن فترة الأساس المتراوحة بين ١١ و ١٥ سنة ستفضي الى قدر أكبر من المساواة والانصاف في تقييم القدرة على الدفع . ثم قال ان اللجنة وافقت على أن تقدير أثر تغيير فترة الأساس الاحصائية أمر مفيد جدا ، وانه ينبغي أن يكون هناك استعراض اضافي للموضوع في الدورة المقبلة .

٨٢ - وختم كلامه بالقول ان لجنة الاشتراكات أوصت بمعدلات أنصبة للدول الأعضاء الجديدة التي قبلت في عام ١٩٨٠ ، وانها نظرت في مسألة تطبيق المادة ١٩ من الميثاق في حالة دولة عضو واحدة .

٨٣ - السيد ابراجيفسكي (بولندا) : أحال أعضاء اللجنة الى مقرر اتخذ في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة (A/C.5/33/SR.3 ، الفقرة ٥) بناء على مبادرة اتخذها وفده ، وقال انه يقترح تحديدا أن تقدم اللجنة الخامسة تقريرا كاملا الى الجمعية العامة عن البند ١٠٦ من جدول الأعمال يظهر موقف الدول الأعضاء ، نظرا الى الأهمية التي يوليها جميع أعضاء الأمم المتحدة لجدول الأنصبة المقررة .

٨٤ - السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : أيد ذلك الاقتراح .

٨٥ - السيد باندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده يطلب بعض الوقت للنظر في الاقتراح البولندي مثل اتخاذ قرار بهذا الشأن .

٨٦ - الرئيس : قال انه لا يرى داعيا للتأخير ، وانه اذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر ،كتدبير استثنائي ، أن اللجنة ترغب في ابلاغ كامل مناقشاتها تحت البند ١٠٦ من جدول الأعمال الى الجمعية العامة في جلستها العامة .

٨٧ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠